

اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي إزاء سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ.م.د. عظيم كامل الجميلي

جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

ملخص

تشكل فلسفة وسياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الاهمية، اذ انها تعتمد في بنيتها التكوينية على مجموعة قوانين وقواعد واسس ومعايير واتجاهات ورؤى تدار وفقها مؤسساتها، وتعتمد مخرجاتها في الدول المتقدمة في كل مبادرات التغيير والتطور. وتتفاوت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من الاقتراب من تنفيذها بحسب العوامل الاخرى التي تتعلق بالعملية التعليمية والبحثية، ومدى اعتماد المجتمعات المحلية على مخرجات المؤسسات التعليمية والبحثية. وفي العراق فقد قدمت الكثير من الدراسات والبحوث لغرض اصلاح العملية التعليمية والبحثية لمواكبة التطورات التقنية والعلمية، وللاقتراب من سوق العمل واحتياجات ومشاكل المجتمعات، الا ان المسافة لازالت كبيرة بين قطاعات الدولة والمجتمع ومخرجات العملية التعليمية والبحثية. نحاول عبر هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني ان نقدم اراء وتصورات ازاء بعض جوانب سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

Abstract:

Constitute the philosophy and the policy of the Ministry of Higher Education and Scientific Research of great significance , as it relies in its formative on a set of laws and rules and principles , standards and trends and visions managed accordingly institutions , and relies output in developed countries in both the change and development initiatives.

It varies higher education and scientific research institutions from approaching the implementation , according to other factors that are related to the educational process and research , and the extent of local communities dependent on educational and research institutions outputs.

In Iraq, a lot of studies and research have provided for the purpose of education and research process reform to keep pace with technical and scientific developments , and to get closer to the action and the needs of the market and the problems of the communities , but the distance is still great between the sectors of the state , society and the outputs of the educational process and research .

Trying to cross this study , both theoretical and field can provide the opinions and perceptions about some aspects of the Ministry of Higher Education and Scientific Research 's Iraq policy.

key words:

Philosophy , education, institutions , research , problems, aspects

أولاً: منهجية البحث :

• مشكلة البحث : تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء اختبار الصلاحية ؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء الخدمة الجامعية؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء تقليص الصرف على الايفادات داخل العراق وخارجه؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء سياسة تخفيض راتب التدريسي الجامعي؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء سياسة تعدد نماذج الاسئلة ؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء جدوى البحث العلمي ؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء المناهج في الجامعات العراقية؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء اقسام الجودة في الجامعات العراقية؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء سياسة القبول المركزي في العراق؟
- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي ازاء الدور التكميلي في الجامعات العراقية؟

- ما اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي إزاء سياسة التوأمة مع الجامعات والكليات المناظرة؟

• أهداف البحث:

- الاطار النظري: تحليل سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ومقارنتها بالواقع .
- الاطار العملي : تقديم مجموعة نتائج واستنتاجات وتوصيات عبر تحليل اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي إزاء سياسة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق وفقا لمجموعة متغيرات تمثلت بما يلي : الاستاذ الجامعي ، المناهج ، الطالب ، اقسام الجودة ، التوأمة .

• منهج البحث:

- يعد هذا لبحث من الدراسات الوصفية ، وأستخدم الباحث المنهج المسحي واداة الاستبانة لغرض الاجابة عن تساؤلات الدراسة .
- مجتمع البحث وعينته : تمثل مجتمع البحث بقيادة الرأي في الوسط الجامعي وبالتحديد في جامعة بابل : رئيس الجامعة ، مساعود رئيس الجامعة ، عمداء الكليات ، معاونو عمداء الكليات ، رؤساء الاقسام في الكليات .
- وقد تم توزيع (٧٤) استمارة على قادة الرأي في الجهات الاتية : رئاسة جامعة بابل ، كلية العلوم ، كلية تكنولوجيا المعلومات ، كلية العلوم الصرفة ، كلية هندسة المواد ، ، كلية علوم البنات ، كلية العلوم الانسانية ، كلية التربية الاساسية، كلية الدراسات القرآنية ، كلية الآداب ، كلية التربية الفنية. وكان عدد الاستمارات الراجعة (٧١) استمارة وبنسبة مئوية (٩٤،٩٥) % .

• حدود البحث:

- الموضوعية : تحددت بسياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المجالات الاتية : الاستاذ الجامعي، المناهج الدراسية ، الطالب الجامعي ، البحث العلمي ، اقسام الجودة ، التوأمة ،
- البشرية : تحددت بقيادة الرأي في الوسط الجامعي : رئيس الجامعة ، مساعود رئيس الجامعة ، عمداء الكليات ، معاونو عمداء الكليات ، رؤساء الاقسام في الكليات .
- المكانية : تحددت بما يأتي : رئاسة جامعة بابل ، كلية تكنولوجيا المعلومات ، كلية جابر بن حيان ، كلية هندسة المواد ، كلية العلوم، كلية علوم البنات ، كلية العلوم الانسانية ، كلية التربية الاساسية، كلية الدراسات القرآنية ، كلية الآداب ، كلية الفنون الجميلة.
- الزمانية : كانون الاول ٢٠١٦ .

ثانياً: فلسفة سياسة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق

ان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فلسفة وسياسة واهداف في هذا القطاع المهم من قطاعات الدولة والمجتمع، مشتقة من فلسفة الدولة.

وخصصت المادة (٣٤) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ للتعليم ، وتضمنت ثلاث مواد^١:

اولاً - التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتكفل الدولة مكافحة الامية. ثانياً- التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحلهم .

ثالثاً- تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الانسانية ، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ . رابعاً - التعليم الخاص والاهلي مكفول وينظم بقانون .

وسعت الوزارة بعد عام ٢٠٠٣ الى اجراء اصلاحات وتغييرات على واقع التعليم لغرض تطوير المنظومة التعليمية تمثلت بمجموعة مبادرات، منها^٢ : البعثات الدراسية والبحثية ، والتوسع الاقليمي والعمودي في المنظومة التعليمية والتعليم الاهلي ، إتاحة الفرصة للقيادات الشابة ، منح الاستقلالية للجامعات ، تحويل نظام القبول المركزي من الورقي الى الالكتروني ، والتوسع في الدراسات العليا ، دعم الجامعات للحصول على مراتب في التصنيفات العالمية ، تأسيس مستشفيات جامعية ، التوجه لتحويل الجامعات لمدن جامعية ، وإعادة تأهيل البنى التحتية للتخصصات العلمية .

ونلاحظ انه في مجال البحث العلمي لم تقترب الوزارة من تطوير مؤسسات القطاعات العامة والخاصة من اعتماد البحث العلمي في كل مبادرات الإصلاح والتغيير ، كما انها لم توصل اغلب مخرجاتها من طلبة الدراسات الاولية والعليا بما يقترب من جامعات ومعاهد الدول المتقدمة ، حتى تكون لهم ذخيرة معرفية وتطبيقية تمكنهم من التميز في القطاع الخاص .

فوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لها استراتيجية في مجال البحث العلمي ترمي من خلالها الى تحقيق مجموعة من الاهداف مازالت بعيدة المنال ، لان منظومة التعليم العالي والبحث العلمي تحتاج الى اصلاح وتغيير ، فبيئتها البحثية ما زالت غير ملائمة لاجراء البحث العلمي ، فمركزات العملية التعليمية والبحثية المتمثلة بالتدريسي والباحث والطلاب الجامعي والمناهج الدراسية والبنية التحتية، ومدى اهمية البحث العلمي لمؤسسات القطاع العام والخاص، ما زالت تحتاج الى كثير من الجهود والمبادرات الاصلاحية .

وتهدف الوزارة من منظومة البحث العلمي الى تحقيق مجموعة من الاهداف^٣:

١. إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة تلبي حاجات المجتمع.
٢. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصلل المواهب وتوفير الآليات اللازمة لاحتضان الباحثين الذين يملكون القدرة على التميز والإبداع ورعايتهم ، وتشجيعهم ودعمهم.
٣. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.
٤. إيجاد ارتباط مؤسسي وثيق بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى للاستفادة من الطاقات المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين عن طريق الاستشارات والبحث العلمي .
٥. مواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الإدارة وفي البرامج الأكاديمية من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقييم.

٦. مراعاة اقتصاديات التعليم في قطاع التعليم العالي التي تتضمن تأمين التمويل اللازم ووضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة وفاعلية وفق الأولويات .

٧. إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في البحث العلمي وتسهيل مشاركته .

٨. دراسة موضوع تمويل البحث العلمي بما يكفل رفدها بالموارد اللازمة، وذلك من خلال وإنشاء صندوق تمويلي يمول من المصادر المختلفة وأهمها الدعم الحكومي .

٩. إعادة النظر في تشكيل المراكز والوحدات البحثية لتحقيق أكبر تطابق للمراكز والوحدات البحثية في العالم المتقدم.

١٠. إدخال مفاهيم ضبط الجودة والنوعية في مختلف مكونات البحث العلمي من خلال انشاء هيئة مستقلة تطبق المعايير الدولية.

ومن خلال تحليل اهداف الوزارة من منظومة البحث العلمي ، يمكن ان نُؤشر مجموعة من الملاحظات :

- انها اهداف تقترب من المثالية وتتعد عن حقيقة واقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، فهذا القطاع يعاني من الامية التقنية واللغوية، وفقر الخبرات في مجال التطبيق ، وقدم المختبرات والاجهزة .
- ان اختيار القيادات الجامعية مازالت خاضع لمتغير المحاصصة الحزبية ، وتعد هذه المناصب من استحقاق الاحزاب ، وليست لها علاقة بالكفاءة وقابلية التغيير والاصلاح.
- غياب تطبيق برنامج علمي لتدريب التدريسين والباحثين على مستجدات العلوم والتقنية ، والاكتفاء بمبادرات مستعجلة تشمل نسبة ضئيلة جدا منهم ،والهدف منها دعائي اكثر من كونه اصلاحي.
- ما زال البحث العلمي في العراق يمثل ممارسة مزاجية من قبل الباحثين ولا يحتكم الى فلسفة معينة ،كما انه مغيب في كل مبادرات الاصلاح والتغيير .
- هناك هوة واسعة بين مخرجات البحث العلمي والقطاعيين العام والخاص، ولاسيما في مجال البحث العلمي ، فاذا كانت كل مبادرات الاصلاح والتغيير في كل المجالات في دول العالم المتقدم نواتها مراكز الابحاث ، فان هذه الطاقة المتجددة لاتزال مغيبة عن فكر ومخيلة اصحاب القرار في مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- ان ادارات الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي لم تحقق نتائج ملموسة على صعيد كل مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي ، لأسباب متعددة منها ان كل مجال من مجالات المعرفة يحتاج الى فريق عمل نشط يقوم بمهمة التدريب ومتابعة النتائج ، كما ان فلسفة الجودة لم تفهم من اغلبية كوادر التعليم العالي والبحث العلمي ، فضلا عن غياب توظيف منتجات التعليم العالي والبحث العلمي في خدمة المجتمع وتنميته.

وقد شخصل احدى الدراسات اشكالية البحث العلمي بالعراق بما يأتي^٤:

- ١- ازدواجية الإشراف على المراكز والوحدات البحثية من قبل هيئة البحث العلمي ودائرة البحث والتطوير في الوزارة، فضلا عن مديريات البحث والتطوير في الجامعات الملحقة بها .

٢- ضعف التخصيص المالي الداعم للبحث العلمي كـ (المجلات العلمية الرصينة ، واليات نشر فاعلة ، ومنح إجازات التفرغ العلمي ... الخ) .

٣- غياب ثقافة البحث العلمي الجمعي (فرق العمل البحثية) إذ إن اغلب البحوث فردية لا تخدم قطاعات الإنتاج المختلفة في المجتمع المحلي .

٤- ضعف المهارات البحثية لدى اغلب الباحثين في المراكز والوحدات البحثية لان اغلبهم خريجي الجامعات العراقية ، فضلا عن قلة فرص تدريبهم في المؤسسات العلمية الرصينة خارج العراق .

٥- التساهل في تأسيس المراكز والوحدات البحثية وضعف متابعة أداءها من قبل الجهات المشرفة عليها .

٦- غياب البيئة المناسبة للبحث العلمي لتشجيع الباحثين على تنفيذ بحوثهم العلمية بسبب النقص الحاد في الأجهزة والمختبرات والاشتراك في منظومات النشر العالمية على شبكة الانترنت .

٧- قلة البحوث العلمية ذات المردود الاقتصادي للمجتمع المحلي ومؤسساته ، واقتصار مهام الباحثين على الإشراف على طلبة الدراسات العليا والبحث لإغراض الترقية العلمية .

٨- محدودية فرص الكوادر البحثية للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل خارج البلاد .

٩- قلة فرص تدريب الكوادر البحثية خارج العراق .

لذلك حاولت الوزارة انتهاج (الية تحقيق إستراتيجية واضحة للبحث العلمي) حتى تتمكن من معالجة بعض مواطن الضعف التي

تعاني منها البيئة البحثية في العراق ، وتضمنت مجموعة نقاط:

١- اقرار قانون هيئة البحث العلمي في وزارة التعليم العالي لتكون ذات استقلال مالي واداري ترتبط بها المراكز والوحدات البحثية.

٢- توفير التخصيصات المالية الكافية من خلال توفير موازنة منفصلة للبحث والابتكار وعلى اساسها يتم تمويل المشاريع العلمية الفائزة ضمن مسابقات وطنية لاختيار افضل المشاريع البحثية. مع الاخذ بنظر الاعتبار عند وضعها تحديد الاولويات ومنها بناء وادامة مشاريع البحث في المواضيع الرائدة والمهمة للبلد واقتصاده وما يساعد الباحث العراقي للوصول الى المستوى العالمي .

٣- تشكيل لجان على مستوى الوزارة /الجامعة /الكلية تشرف على ادارة وتنظيم ومراجعة سياسة البحث العلمي وتقييم مواضيع البحث العلمي والاشراف على عملية صرف الاموال اللازمة بما يضمن مردودها ، ووضع حوافز للتجديد والابداع لمن يتبنون البحث والتطوير. وخلق اجواء علمية ايجابية لتنمية القابليات الابتكارية للاكاديميين.

٤- تدريب وتأهيل قيادات فاعلة لتسيير وادارة المؤسسات الوزارية والجامعية وتحسين وتطوير سرعة صناعة القرار بحيث تصبح القرارات اكثر شفافية.

٥- توفير الامكانيات ليكون البحث العلمي من مهمات كل استاذ ومن اولويات الجامعة ، ويكون بمستوى عالمي ملائم او يتطرق الى مشكلة انية مهمة من مشاكل الاقتصاد الوطني لا يمكن حلها بطريقة اسرع او ابسط.

٦- تشجيع البحث العلمي المشترك الداخلي والتعاون العالمي بهدف تطوير مستوى البحوث الوطنية وبالتالي اعتماد عوامل التأثير (impact factor) اساس في مراقبة اداءات البحث العلمي والاستناد للمعايير العالمية الاخرى لأهمية البحوث ودرجة التعاون العلمي مع جامعات او عاهد بحثية مهمة.

٧- مراجعة وتقييم استراتيجية البحث العلمي بصورة دورية وتكلف بها هيئة البحث العلمي وتقوم دائرة البحث والتطوير بمهام مراقبة تطبيق هذه الاستراتيجية .

٨- اعادة تشكيل مجلس البحث العلمي لرسم سياسات البحث العلمي والابداع والتطوير ونقل التكنولوجيا وادارة مراكز نوعية للبحث العلمي . ومن خلال استقراء محاور الالية المتبعة من جهة، ومقارنتها بواقع البحث العلمي في العراق ، يمكن ان نتوصل الى ما يأتي:

- مازلنا نعيش في فلسفة بناء الاطر النظرية ، وانتهاج سياسة الحلول السريعة ، من دون النظر الى ان البحث العلمي عملية لها ابعادا عديدة وتتشرك فيها متغيرات عدة ، وان اغفال اية بعد يمثل تهديد لحركة البحث العلمي .

- لايزال البحث العلمي كعمرفة وقوة فكرية وسياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ليس له رقم من بين اجنذة اصحاب السلطة التشريعية، وصناع القرار في القطاعين العام والخاص.

- لا بد من النظر بتمعن الى واقع البحث العلمي في العراق وما يعانيه من اغتراب عن الواقع وعن فلسفة ورؤية الجامعات والمراكز البحثية في العراق، وعن حاجات ومشاكل المجتمع، من حيث تطابق الاهداف مع بحوث الباحثين ، ومدى الاسهام في حركة التنمية ، ومدى تمكن الباحثين من البحوث من حيث الاحترافية والخبرة العلمية.
- بطء النظر بإصلاحات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من قبل السلطة التشريعية ، وغياب القدرة على التفكير العلمي في كيفية استثمار تلك الاصلاحات ، لان البيئة البحثية مصابة بالكثير من مواطن الضعف .
- غياب استثمار البحث العلمي في العراق اسهم بشكل كبير في غلبة الكم على النوع ، وغياب تناول مشاكل المجتمع ، واشاعة فكرة بين الباحثين والاطراف المجتمعية بان البحث العلمي مجرد اسقاط فرض.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

■ المحور الاول: الاستاذ الجامعي

أ- اختبار الصلاحية

١- مدى مناسبة معايير اختبار الصلاحية

جدول (١) مدى مناسبة اختبار الصلاحية لانتقاء تدريسي جامعي

المجموع	غير مناسبة		مناسبة الى حد ما		مناسبة		مناسبة جدا	
	٨,٤٥	٦	٥٠,٧٠	٣٦	٣٥,٢١	٢٥	٥,٦٣	٤
٧١								

تشير بيانات الجدول (١) الى ان اختبار الصلاحية في الجامعات العراقية قد حضي بنوع من الرضا لدى اغلبية المبحوثين اذ حصلت فئة (مناسبة الى حد ما) على المرتبة الاولى ونسبة مئوية (٥٠,٧٠ %) ، وفئة (مناسبة) على المرتبة الثانية بنسبة مئوية (٣٥,٢١) ، مما يعطي دلالة بان اختبار الصلاحية بحاجة الى مراجعة، اما فئة (مناسب جدا) وفئة (غير مناسب) فقد جاءت بنسب قليلة لا يمكن الاستناد عليها للوصول الى مؤشرات صالحة للتعميم .

٢- اسباب عدم مناسبة اختبار الصلاحية

جدول (٢) اسباب عدم مناسبة اختبار الصلاحية

الاسباب بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
عدم تطبيق الاختبار بشكل جدي	٩	١٣,٢٣
معايير الاختبار تقليدية	٢٤	٣٥,٢٩
بحاجة الى معايير اخرى	٢٨	٤١,١٧
انتقاء المتميزين الاوائل	٧	١٠,٢٩
المجموع	٦٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢) حول اسباب عدم مناسبة اختبار الصلاحية الى انه بحاجة مراجعة، اذ جاءت فئة (بحاجة الى معايير اخرى) بالمرتبة الاولى ونسبة مئوية (٤١,١٧) وفئة (معايير الاختبار تقليدية) بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٥,٢٩) ، وهذه دعوات صريحة الى اصحاب القرار تمثل اغلبية المبحوثين حول ضرورة اعادة النظر بمعايير اختبار الصلاحية، اما فئة (عدم تطبيق الاختبار بشكل جدي) وفئة (انتقاء المتميزين الاوائل) فقد حظيت بنسب مئوية قليلة و متقاربة، وفيها اشارات وتمثل اتجاهين الاول يدعو الى تطبيق معايير الاختبار بشكل جدي ، والثاني يدعو الى تجاوز الاختبار والانتقاء بانتقاء المتميزين الاوائل.

ب- الخدمة الجامعية :

١- تقويم قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعياً.

جدول (٣) تقويم قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعياً.

التقويم بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
مناسب جدا	١٢	١٦,٩٠
مناسب	٢٤	٣٣,٨٠
مناسب الى حد ما	١٦	٢٢,٥٣

غير مناسب	١٨	٢٥،٣٥
المجموع	٧١	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٣) حول قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا الى تباين درجات الرضا عند المبحوثين وفقا لترتيب التنازلي الاتي : مناسب (٣٣،٨٠)، غير مناسب (٢٥،٣٥) ، مناسب الى حدما (٢٢،٣٥) ، مناسب جدا (١٦،٩٠) . مما يعطي دلالة واضحة ان اغلبية قادة الرأي لديهم ملاحظات على هذا القرار مما يتطلب من اصحاب القرار من اعادة النظر به بما يعزز من تحقق الرضا الوظيفي والمهني عنه والذي يمكن ان نتمسك انعكاساته الايجابية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، وبقية المجالات التي تعتمد على مخرجاتها.

٢- اسباب عدم مناسبة قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا.

جدول (٤) اسباب عدم مناسبة قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعياً.

الاسباب بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
عدم توفر بيئة بحثية ملائمة للتدريسي في الجامعة وكلياتها		
يتسبب في ضياع وقت الباحث	٢٤	٣٥،٢٩
يكسر ظاهرة الروتين الاداري	٣٢	٤٧،٠٥
ينال من هيبة التدريسي الجامعي ويجعله يفكر بعقلية الموظف	١٢	١٧،٦٤
المجموع	٦٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٤) حول اسباب عدم مناسبة قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا الى ان الاسباب تدرجت تنازليا وفقا للاتي : يكسر ظاهرة الروتين الاداري(٤٧،٠٥) ، يتسبب في ضياع وقت الباحث (٣٥،٢٩) ، و ينال من هيبة التدريسي الجامعي ويجعله يفكر بعقلية الموظف (١٧،٦٤) ، مما يعطي دلالة واضحة للاثار السلبية لهذا القرار على التدريسي الجامعي وعلى حركة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

٣- اسباب مناسبة قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا.

جدول (٥) اسباب مناسبة قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعياً.

الاسباب بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
توفر المراجع والمصادر والمختبرات في اختصاص الباحث	٣٤	٣٨،٢٠
توفر غرفة مستقلة للباحث صالحة للبحث العلمي	١١	١٢،٣٥
توفر خط انترنيت وجهاز حاسبة مخصص له	١٩	٢١،٣٤
يشعر التدريسي بانه يعامل معاملة الاستاذ الجامعي	٢٥	٢٨،٠٨
المجموع	٨٩	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٥) حول اسباب مناسبة قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا الى ان البيئة البحثية في الجامعات العراقية لتطبيق هذا القرار لا تزال غير مشجعة وتختلف من كلية الى اخرى ، ولذلك نلاحظ تباين اجابات المبحوثين حول اسباب مناسبة هذا القرار والتي تدرجت تنازليا وفقا للاتي: توفر المراجع والمصادر والمختبرات في اختصاص الباحث (٣٨،٢٠) ، يشعر التدريسي بانه يعامل معاملة الاستاذ الجامعي (٢٨،٠٨) ، توفر خط انترنيت وجهاز حاسبة مخصص له (٢١،٣٤)، توفر غرفة مستقلة للباحث صالحة للبحث العلمي(١٢،٣٥).

٤- تداعيات تقليص الصرف على الايفادات داخل العراق وخارجه

جدول (٦) تداعيات تقليص الصرف على الايفادات داخل العراق وخارجه

التداعيات بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
عدم مواكبة الاستاذ الجامعي للتطورات في مجال الاختصاص	٤١	٢٨،٦٧
لجوء بعض الباحثين الى المواضيع التي لا تتطلب سفر	٢٨	١٩،٥٨
غياب مشاركة الباحثين والاساتذة العراقيين في المحافل الدولية	٤٣	٣٠،٠٦

انخفاض تصنيف الجامعات العراقية بحسب المعايير الدولية	٣١	٢١,٦٧
المجموع	١٤٣	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٦) حول تداعيات تقليص الصرف على الايفادات داخل العراق وخارجه الى تدرجها تنازليا وفقا لما يأتي : غياب مشاركة الباحثين والاساتذة العراقيين في المحافل الدولية (٣٠,٠٦) ، انخفاض تصنيف الجامعات العراقية بحسب المعايير الدولية عدم مواكبة الاستاذ الجامعي للتطورات في مجال الاختصاص (٢٨,٦٧) ، انخفاض تصنيف الجامعات العراقية بحسب المعايير الدولية (٢١,٦٧) ، لجوء بعض الباحثين الى المواضيع التي لا تتطلب سفر (١٩,٥٨) .
وهذه التداعيات تبين الانعكاسات السلبية المتوقعة في المستقبل القريب على اداء ومهنية التدريسي الجامعي وتأثيرات ذلك على تصنيف الجامعات في البلد بحسب المعايير الدولية ، واحتمالية القصور في معالجة المشاكل المجتمعية والابتعاد عن الموضوعات التي تتطلب السفر الى خارج العراق او تقتضي نفقات مالية مرتفعة.
٥- تداعيات سياسة تخفيض الرواتب

جدول (٧) تداعيات سياسة تخفيض راتب الاستاذ الجامعي

التداعيات بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
هجرة بعض الاساتذة الجامعيين من البلد	٣٨	٣٠,٤
عدم استقطاب الكفاءات العلمية في الخارج	٣٩	٣١,٢
غض النظر عن الكثير من مشاكل المجتمعات المحلية	٢١	١٦,٨
شروع ظاهرة ضعف الانتماء الوطني	٢٧	٢١,٦
المجموع	١٢٥	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٧) حول تداعيات سياسة تخفيض راتب الاستاذ الجامعي الى تدرجها تنازليا وفقا لما يأتي : عدم استقطاب الكفاءات العلمية في الخارج (٣١,٢) ، هجرة بعض الاساتذة الجامعيين من البلد (٣٠,٤) ، شروع ظاهرة ضعف الانتماء الوطني (٢١,٦) ، غض النظر عن الكثير من مشاكل المجتمعات المحلية (١٦,٨) .
وبذلك يمكن القول ان المبحوثين لا يتفقون مع هذا القرار لانعكاساته السلبية المتوقعة على مجمل حركة التعليم العالي والبحث العلمي وكل الجهات التي لها علاقة بمخرجات الجامعات في البلد.
ج- تعدد نماذج الاسئلة :

١- تقويم وضع التدريسي ثلاثة نماذج من الاسئلة مع الاجوبة للاختبار النهائي.

جدول (٨) تقويم وضع التدريسي ثلاثة نماذج من الاسئلة مع الاجوبة للاختبار النهائي.

التقويم بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
مناسب جدا	١٩	٢٧,٩٤
مناسب	٣٢	٤٧,٠٥
مناسب الى حدما	١٠	١٤,٧٠
غير مناسب	٧	١٠,٢٩
المجموع	٦٨	١٠٠

❖ ثلاثة من الباحثين لم يجيبوا .

تشير بيانات الجدول (٨) حول تقويم وضع التدريسي ثلاثة نماذج من الاسئلة مع الاجوبة للاختبار النهائي الى تباين رضا اقلية المبحوثين ، فقد تدرج تنازليا وفقا لما يأتي : مناسب (٤٧,٠٥) ، مناسب جدا (٢٧,٩٤) ، مناسب الى حدما (١٤,٧٠) . اما فئة غير مناسب فقد حظيت بالمرتبة الاخيرة وبنسبة مئوية قدرها (١٠,٢٩) .
وبذلك فهناك ما يمثل راي الاغلبية حول ضرورة اجراء تعديلات حول هذا القرار بشكل يحفظ هيبة التدريسي الجامعي ويمكن الكلية من ان تضمن انسيابية الاختبارات بشكل آمن.
٢- تفسير وضع التدريسي ثلاثة نماذج من الاسئلة مع الاجوبة للاختبار النهائي.

جدول (٩) تفسير وضع التدريسي ثلاثة نماذج من الاسئلة مع الاجوبة للاختبار النهائي.

التفسير بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
عدم الثقة بالتدريسي الجامعي	١٦	٢٢،٥٣
توفر البديل في حالة تسرب الاسئلة	٣٨	٥٣،٥٢
جعل المسؤولية جماعية في اختبار الطالب	١٨	٢٥،٣٥
المجموع	٧١	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٩) حول تفسير وضع التدريسي ثلاثة نماذج من الاسئلة مع الاجوبة للاختبار النهائي الى تباين اراء المبحوثين ، فأغلبيتهم (٥٣،٥٢) يؤكد ان القصد من ذلك توفر البديل في حالة تسرب الاسئلة ، و يفسر بعض من المبحوثين (٢٥،٣٥) ذلك بحماية التدريسي وجعل المسؤولية جماعية في اختبار الطالب، فيما يميل البعض الاخر (٢٢،٥٣) الى الرأي الذي يفسر ذلك القرار بانه دلالة على عدم الثقة بالتدريسي الجامعي .

وبذلك فان اغلبية قادة الرأي يذهبون في تفسيرهم لذلك القرار من جانين الاول توفير البديل في حالات الطوارئ ، والثاني هو حماية التدريس الجامعي بجعل المسؤولية جماعية.

▪ المحور الثاني: البحث العلمي

١- مدى ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث.

جدول (١٠) مدى ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث

مدى الضرورة بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
ضرورة جدا	٢٩	٤٠،٨٤
ضرورة	٢٣	٣٢،٣٩
ضرورة الى حد ما	١٥	٢١،١٢
ليس هناك ضرورة	١	١،٤٠
المجموع	(٧١-٣)	٩٥،٧٧

❖ ثلاثة من الباحثين لم يجيبوا .

تشير بيانات الجدول (١٠) حول مدى ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث الى ارتفاع مستوى الرضا عند بعض المبحوثين (٤٠،٨٤%) عن ذلك الاجراء، فيما تباينت درجة الرضا تنازليا من ضرورة عند البعض (٣٢،٣٩%) الى ضرورة الى حد ما عند البعض الاخرى (٢١،١٢%) ، فيما ظهرت نسبة طفيفة (١،٤٠%) ترى ان ليس هناك ضرورة لإدخال البحوث المنشورة في تقييم الباحث. وبذلك فان الاتجاه العام يشير الى اهمية ادخال البحوث ضمن معايير تقييم الباحث .

٢- اسباب ارتفاع ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث

جدول (١١) اسباب ارتفاع ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث

اسباب ارتفاع الضرورة بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
حل مشاكل المجتمع	١٤	١٣،٣٣
تقديم طروحات جديدة في مجال الاختصاص	٢٧	٢٥،٧١
جعل التدريسي باحثا متخصصا	٣٥	٣٣،٣٣
منافسة الجامعات العالمية من خلال التصنيفات الدولية	٢٩	٢٧،٦١
المجموع	١٠٥	١٠٠

يشير الجدول (١١) الخاص بأسباب ارتفاع ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث الى انعكاساتها الايجابية على صعيد تمكن التدريسي من البحث العلمي وعلى صعيد ارتفاع تصنيف العالمي للجامعات العراقية ، وعلى صعيد اثراء الاختصاصات العلمية والانسانية ، اما مشاكل المجتمعات فلم تحظى الا بنسبة مئوية بسيطة ، وهذا يشير الى الفجوة بين البحث العلمي ومشاكل المجتمع ، وما

يؤكد ذلك تدرج اجابات الباحثين تنازليا وفقا للاتية : جعل التدريسي باحثا متخصصا (٣٣,٣٣ %) ، منافسة الجامعات العالمية من خلال التصنيفات الدولية (٢٧,٦١ %) ، تقديم طروحات جديدة في مجال الاختصاص (٢٥,٧١ %) .

٣- اسباب تدني ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث

جدول (١٢) اسباب تدني ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث

التركرار	%	اسباب تدني الضرورة بحسب وجهة نظر قادة الرأي
١١	١٥,٤٩	ان مجاله الاول التدريس
١٣	١٨,٣٠	عدم امكانية تحويل استنتاجات وتوصيات البحوث الى مجال التطبيق
١٣	١٨,٣٠	ان اغلب البحوث المقدمة تحمل سمة التكرار
١٠	١٤,٠٨	عدم توفر البيئة المناسبة للتدريس الجامعي
٤٧-٧١	٦٦,١٩	المجموع

تشير بيانات الجدول (١٢) حول اسباب تدني ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث الى جملة اسباب تدل على نقاط الضعف في البيئة الداخلية للجامعة ومنها (ان اغلب البحوث المقدمة تحمل سمة التكرار (١٨,٣٠ %)، وعدم توفر البيئة المناسبة للتدريس الجامعي (١٤,٠٨ %) ، وان مجاله الاول التدريس (١٥,٤٩ %) ، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية (عدم امكانية تحويل استنتاجات وتوصيات البحوث الى مجال التطبيق (١٨,٣٠ %)، وهذا العوامل مجتمعة فضلا عن غياب مفهوم دولة المؤسسات وتطبيقاتها في العراق والفجوة الكبيرة بين مخرجات الجامعات العراقية على صعيد البحث العلمي وحركة مؤسسات الدولة والمجتمع جعلت البعض يتفق مع الرأي الذي يفترض تدني اهمية البحوث في مجمل مفاصل الدولة والمجتمع . المحور الثالث: المناهج:

١- مدى مواكبة مناهج الدراسات الانسانية والعلمية للتطور في الجامعات العالمية المناظرة.

جدول (١٣) مدى مواكبة مناهج الدراسات الانسانية والعلمية للتطور العلمي

التركرار	%	مدى المواكبة بحسب وجهة نظر قادة الرأي
٢	٢,٨١	مواكب جدا
٣١	٤٣,٦٦	مواكب
٢٧	٣٨,٠٢	مواكب الى حد ما
١٠	١٤,٠٨	غير مواكب
١-٧١	١٠٠	المجموع

❖ احد المبحوثين لم يجب .

تشير بيانات الجدول (١٣) حول مدى مواكبة مناهج الدراسات الانسانية والعلمية للتطور العلمي الى تباين درجات الرضا عند المبحوثين وفقا لترتيب التنازلي الاتي : مواكب (٤٣,٦٦ %)، مواكب الى حد ما (٣٨,٠٢ %)، ومواكب جدا (٢,٨١ %) ، فيما جاءت فئة مواكب بالمرتبة الثالثة وبنسبة قدرها (١٤,٠٨ %) مناسب جدا (١٦,٩٠) . مما يعطي دلالة واضحة ان اغلبية قادة الرأي لديهم ملاحظات على المناهج الدراسية الجامعية مما يتطلب من اصحاب القرار بضرورة التوجيه بتجسير الهوة بين مناهجنا الجامعية ومناهج جامعات الدول المتقدمة، لذلك لاحظنا من بين ما جاء بالمبادر الاصلاحية للجنة التعليم العالي والبحث العلمي في هذا المجال في ١٧ آب، ٢٠١٥ 2015 الدعوة الى إلزام الجامعات والكليات كافة بتحديث مناهجها سنوياً بنسبة ٢٥% كي تصل عملية التحديث ١٠٠% كل اربع سنوات لملاحقة التطور العلمي المتسارع في العالم^١ .

٢- سبل الارتقاء بالمناهج الدراسية

جدول (١٤) سبل الارتقاء بالمناهج الدراسية

التركرار	%	سبل الارتقاء بحسب وجهة نظر قادة الرأي
٢٣	٣١,٩٤	تطبيق مناهج الكليات المناظرة في الدول المتقدمة
٢٠	٢٧,٧٧	تأهيل التدريسي الجامعي في مجال الاختصاص الذي يمارسه
١٤	١٩,٤٤	التركيز على الاختصاص الدقيق في تدريس الدراسات الاولية والعليا

٢٠،٨٣	١٥	الاستعانة بخبرات الاساتذة في الجامعات الاجنبية المتطورة
١٠٠	٧٢	المجموع

❖ احد الباحثين اختار اكثر من بديل.

تشير بيانات الجدول (١٤) الخاصة بسبل الارتقاء بالمناهج الدراسية الى ان اجابات المبحوثين قد تدرجت تنازليا وفقا للاتية : تطبيق مناهج الكليات المناظرة في الدول المتقدمة (٣١،٩٤%)، تأهيل التدريسين (٢٧،٧٧%) ، و الاستعانة بخبرات الاساتذة في الجامعات الاجنبية المتطورة (٢٠،٨٣%)، و التركيز على الاختصاص الدقيق في تدريس الدراسات الاولية والعليا (١٩،٤٤%) . الا انه من الناحية العلمية فان عملية تغيير المناهج يستوجب معها التركيز على كل الابعاد المتعلقة بعملية اصلاح التعليم العالي .

▪ المحور الرابع: الجودة الشاملة :

١- مدى ضرورة وحدة او قسم الجدوى في الجامعة.

جدول (١٥) مدى ضرورة وحدة او قسم الجدوى في الجامعة

%	التكرار	مدى الضرورة بحسب وجهة نظر قادة الرأي
١٨،٣٠	١٣	ضروري جدا
٣٠،٩٨	٢٢	ضروري
٢٨،١٦	٢٠	ضروري الى حد ما
٢١،١٢	١٥	غير ضروري
٩٨،٥٩	١-٧١	المجموع

❖ احد المبحوثين لم يجب .

يشير الجدول (١٥) حول مدى ضرورة وحدة او قسم الجدوى في الجامعة الى تدرج اجابات المبحوثين تنازليا وفقا للاتية : ضروري (٣٠،٩٨%)، ضروري الى حد ما (٢٨،١٦) ، غير ضروري (٢١،١٢)، ضروري جدا (١٨،٣٠) ، مما يعطي مؤشرا واضحا على تباين وجهات نظر المبحوثين حول مدى ضرورة وحدة او قسم الجودة في الجامعة.

٢- اسباب ارتفاع ضرورة وجود وحدة او قسم لجودة في الجامعة.

جدول (١٦) اسباب ارتفاع ضرورة وجود وحدة او قسم الجودة في الجامعة.

%	التكرار	اسباب ارتفاع الضرورة بحسب وجهة نظر قادة الرأي
٢٧،٣٨	٢٣	تساعد على تطبيق فلسفة الجامعة
٢٧،٣٨	٢٣	تساعد على تنظيم جدول اعمال التدريسي
٣٣،٣٣	٢٨	تمكين الجامعة من مراعاة المعايير المحلية والدولية في مجال التعليم والبحث العلمي
١١،٩٠	١٠	تمثل جهة استشارية للجامعة وتدرسيها
١٠٠	٨٤	المجموع

تشير بيانات الجدول (١٦) حول اسباب ارتفاع ضرورة وجود وحدة او قسم الجودة في الجامعة الى تدرج اجابات الباحثين تنازليا وفقا للاتية : تمكين الجامعة من مراعاة المعايير المحلية والدولية في مجال التعليم والبحث العلمي (٣٣،٣٣%) ، تساعد على تطبيق فلسفة الجامعة (٢٧،٣٨%) ، تساعد على تنظيم جدول اعمال التدريسي (٢٧،٣٨%) ، تمثل جهة استشارية للجامعة وتدرسيها (١١،٩٠%) ، ويبدو من خلال تركيز المبحوثين على سبب او سببين من بدائل الاجابة ، ان وحدة او قسم الجودة في الجامعة لم يتحول الى أولوية ا و سلوك لدى المبحوثين.

٣- اسباب تدني ضرورة وجود وحدة او قسم لجودة في الجامعة.

جدول (١٧) اسباب تدني ضرورة وجود وحدة او قسم لجودة في الجامعة

%	التكرار	اسباب تدني الضرورة بحسب وجهة نظر قادة الرأي
٤٤،١٨	١٩	مبادئ الجودة الشاملة من المسلمات والبدئيات لكل باحث

وتدريسي		
ان ما تقوم به يمثل ارهاق للجامعة والتدريسي والباحث بدون جدوى	١٧	٣٩,٥٣
ما جدواها اذا كانت مؤسسات الدولة غير قادرة على تحويل البحوث الى ميدان التطبيق	٧	١٦,٢٧
المجموع	٤٣	١٠٠

تشير بيانات الجدول (١٧) حول اسباب تدني ضرورة وجود وحدة او قسم الجودة في الجامعة الى تدرج اجابات الباحثين تنازليا وفقا للاتى : مبادئ الجودة الشاملة من المسلمات والبدئيات لكل باحث وتدريسي (٤٤,١٨ %) ، ان ما تقوم به يمثل ارهاق للجامعة والتدريسي والباحث بدون جدوى (٣٩,٥٣ %) ، ما جدواها اذا كانت مؤسسات الدولة غير قادرة على تحويل البحوث الى ميدان التطبيق (١٦,٢٧ %) ، وهذا ما يبلور اتجاه مفاده ان بعض المبحوثين لم يتلمسوا الادوار والمهام الايجابية للجودة في الجامعة .

▪ المحور الخامس: الطالب الجامعي:

١- مدى مناسبة سياسة القبول المركزي

جدول (١٨) مدى مناسبة سياسة القبول المركزي

نظر قادة الرأي	التكرار	%
مناسبة جدا	٧	٩,٨٥
مناسبة	٢٥	٣٥,٢١
مناسبة الى حد ما	٢٣	٣٢,٣٩
غير مناسبة	١٤	١٩,٧١
المجموع	٢-٧١	٩٧,١٨

❖ اثنان من المبحوثين لم يجيبا.

تشير بيانات الجدول (١٨) حول مدى مناسبة سياسة القبول المركزي الى تباين درجات الرضا عند المبحوثين وفقا لترتيب التنازلي الاتي : مناسب (٣٥,٢١) ، مناسب الى حد ما (٣٢,٣٩) ، مناسب جدا (٩,٨٥) ، فيما عدها بعض المبحوثين (١٩,٧١) غير مناسبة ، مما يعطي دلالة واضحة ان اغلبية المبحوثين لديهم ملاحظات على هذا القرار مما يتطلب من اصحاب القرار من اعادة النظر به بما يمكن من انتقاء طلبة تتوافق مؤهلاتهم وطموحاتهم مع فلسفة واهداف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق .

٢- اسباب تدني الاقتناع بسياسة القبول المركزي

جدول (١٩) اسباب تدني الاقتناع بسياسة القبول المركزي

اسباب تدني الاقتناع بسياسة القبول المركزي بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
المجموعة الطبية والهندسية معدلاتها مرتفعة وتحتاج الى مراجعة	٧	١٠,٦٠
الاعتماد على معدل الطالب في السادس اعدادي وابعاد معدلات المراحل السابقة قرار غير علمي	١١	١٦,٦٦
ان رغبة الطالب مرهونة بالمعدل	٢٣	٣٤,٨٤
انها تساهم في اعداد جيل نصي غير مبتكر	٢٥	٣٧,٨٧
المجموع	٦٦	١٠٠

يشير بيانات الجدول (١٩) حول اسباب تدني الاقتناع بسياسة القبول المركزي الى مجموعة اسباب حظيت بالترتيب التنازلي الاتي : انها تساهم في اعداد جيل نصي غير مبتكر (٣٧,٨٧) ، ان رغبة الطالب مرهونة بالمعدل (٣٤,٨٤) ، الاعتماد

على معدل الطالب في السادس اعدادي وابعاد معدلات المراحل السابقة قرار غير علمي (١٦،٦٦) ، المجموعة الطبية والهندسية معدلاتها مرتفعة وتحتاج الى مراجعة (١٠،٦٠) ، مما يعطي دلالة واضحة ان اغلبية المبحوثين يرغبون بإجراء تعديلات على سياسة القبول المركزي بما يضمن مراعاة مستوى الطالب العلمي ومؤهلاته ورغبته وجودة التعليم .

٣- معايير اعادة النظر بسياسة القبول المركزي

جدول (٢٠) معايير اعادة النظر بسياسة القبول المركزي

معايير اعادة النظر بسياسة القبول المركزي بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
تقليد معايير الدول المتقدمة في قبول الطلبة	٩	١٠،١١
مراعاة الرغبة في القبول	٤٦	٥١،٦٨
الاخذ بنظر الاعتبار معدل الطالب في السنوات الاخيرة للمراحل الدراسية	٢٠	٢٢،٤٧
اعطاء الفيصل لاختيار الكلية في قبول الطالب	١٢	١٣،٤٨
المجموع	٨٩	١٠٠

يشير بيانات الجدول (٢٠) حول معايير اعادة النظر بسياسة القبول المركزي الى مجموعة معايير حظيت بالترتيب التنازلي الاتي : مراعاة الرغبة في القبول (٥١،٦٨ %) ، الاخذ بنظر الاعتبار معدل الطالب في السنوات الاخيرة للمراحل الدراسية (٢٢،٤٧ %) ، اعطاء الفيصل لاختيار الكلية في قبول الطالب (١٣،٤٨ %) ، تقليد معايير الدول المتقدمة في قبول الطلبة (١٠،١١ %) ، مما يعطي دلالة واضحة انه لا بد من اعتماد معايير عدة في سياسة القبول المركزي تأخذ بنظر الاعتبار مستوى الطالب العلمي ومؤهلاته ورغبته وجودة التعليم مما يتطلب من اصحاب القرار من اعادة النظر بسياسة القبول المركزي لان لها علاقة مباشرة بمدى تحقيق فلسفة واهداف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

٤- مدى مناسبة مخرجات الدور التكميلي

جدول (٢١) مدى مناسبة مخرجات الدور التكميلي

مدى مناسبة مخرجات الدور التكميلي بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
مناسبة جدا	١	١،٤٠
مناسبة	٥	٧،٠٤
مناسبة الى حد ما	١٢	١٦،٩٠
غير مناسبة	٤٨	٦٧،٦٠
المجموع	٥-٧١	١٠٠

❖ خمسة من المبحوثين لم يجيبوا

تشير بيانات الجدول (٢١) حول مدى مناسبة مخرجات الدور التكميلي الى ان اغلبية المبحوثين (٦٧،٦٠%) يرون ان مخرجات الدور التكميلي غير مناسبة ، في حين تباينت درجات رضا البعض الاخر وفقا لترتيب التنازلي الاتي : مناسبة الى حد ما (١٦،٩٠ %) ، مناسبة (٧،٠٤ %) ، مناسبة جدا (١،٤٠ %) . مما يستدعي اعادة النظر بالدور التكميلي لتأثيراته المستقبلية على مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي.

٤- اسباب تدني الاقتناع بالدور التكميلي :

جدول (٢٢) اسباب تدني الاقتناع بالدور التكميلي

اسباب تدني الاقتناع بالدور التكميلي بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
الامتحان التكميلي تجاوز على المعايير الدولية	٣٩	٦٠
مساعدة للطالب	١١	١٦،٩٢

٢٣،٠٧	١٥	مراعاة الظروف التي يمر بها البلد
١٠٠	٦٥	المجموع

يشير بيانات الجدول (٢٢) الى مجموعة اسباب تفسر تدني الاقتناع بالدور التكميلي ، وقد حظيت بالترتيب التنازلي الاتي :
الامتحان التكميلي تجاوز على المعايير الدولية (٦٠ %) ، مراعاة الظروف التي يمر بها البلد (٢٣،٠٧ %) ، مساعدة للطالب (١٦،٩٢ %) ، مما يستدعي اعادة النظر بالدور التكميلي من اجل المحافظة على رصانة الجامعات العراقية وجودة التعليم العالي والبحث العلمي .

■ المحور السادس: التوأمة

١- تداعيات تقليص الصرف على التوأمة مع الجامعات المناظرة

جدول (٢٣) تداعيات تقليص الصرف على التوأمة مع الجامعات المناظرة

%	التكرار	تداعيات تقليص التوأمة بحسب وجهة نظر قادة الرأي
٣٤،٢٥	٣٧	عدم مواكبة الجامعات العراقية للتطور المعرفي والتقني
٢٤،٠٧	٢٦	عدم تمكين الطلبة المتميزين من تطوير معارفهم العلمية
١٧،٥٩	١٩	عدم تطوير مناهج الدراسات الاولية
٣٦،٦١	٢٦	جميعها
١٠٠	١٠٨	المجموع

يشير الجدول (٢٣) الى مجموعة تأثيرات مستقبلية على التعليم العالي والبحث العلمي لتقليص الصرف على التوأمة مع الجامعات المناظرة ، وقد حظيت بالترتيب التنازلي الاتي : عدم مواكبة الجامعات العراقية للتطور المعرفي والتقني (٣٤،٢٥ %) ، عدم تمكين الطلبة المتميزين من تطوير معارفهم العلمية (٢٤،٠٧ %) ، فئة جميعها (٢٤،٠٧ %) ، عدم تطوير مناهج الدراسات الاولية (١٧،٥٩ %) ، ويمكن تفسير تلك النتائج بما تقدمه خطط وبرامج التوأمة في حال تنفيذها من فوائد معرفية وخبرات في مجالات مختلف العلوم وعلى كل اركان العملية التعليمية والبحثية في الجامعات العراقية .

٢- التأثيرات المتركمة لتقليص التوأمة على مؤسسات الدولة

جدول (٢٤) التأثيرات المتركمة لتقليص التوأمة على مؤسسات الدولة

%	التكرار	التأثيرات المتركمة لتقليص التوأمة على مؤسسات الدولة بحسب وجهة نظر قادة الرأي
٩،٨٥	٧	كبيراً جداً
٥٣،٥٢	٣٨	كبير
١٨،٣٠	١٣	متوسط
٥،٦٣	٤	محدود
٩٢،٩٥	٥-٧١	المجموع

❖ بعض المبحوثين لم يجيبوا.

تشير بيانات الجدول (٢٤) الى التأثيرات المتركمة لتقليص التوأمة على مؤسسات الدولة بحسب رأي المبحوثين كانت وفقاً للترتيب التنازلي الاتي : كبير (٥٣،٥٢ %) ، متوسط (١٨،٣٠ %) ، كبير جداً (٩،٨٥ %) ، محدود (٥،٦٣ %) . ويمكن تفسير تلك الاثار المستقبلية بحاجة الجامعات العراقية للإصلاح والتغيير عبر الاستفادة من خبرات ودراسات ومناهج وتقنيات الجامعات العالمية المتطورة لتقليص نسبة الاخطاء التي من المحتمل مرافقتها لأية عملية تغيير او تطوير .

جدول (٢٥) تقييم قرار تقليص التوأمة مع الجامعات المناظرة

تقييم قرار تقليص التوأمة مع الجامعات المناظرة بحسب وجهة نظر قادة الرأي	التكرار	%
قرار غير علمي	١٤	١٩,٧١
قرار يحتاج الى اعادة نظر	٣٩	٥٤,٩٢
لا بد من الغائه	٤	٥,٦٣
جميعها	١٠	١٤,٠٨
المجموع	٤-٧١	٩٤,٣٧

❖ بعض المبحوثين لم يجيبوا.

تشير بيانات الجدول (٢٥) الى ان تقييمات قرار تقليص التوأمة مع الجامعات المناظرات بحسب رأي المبحوثين قد تدرجت وفقا للترتيب التنازلي الاتي : قرار يحتاج الى اعادة نظر (٥٤,٩٢ %) ، قرار غير علمي (١٩,٧١ %) ، فئة جميعها (١٤,٠٨ %) ، لا بد من الغائه (٥,٦٣ %) ، وبذلك فانه لا بد من ان ينظر الى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بانه قوة معرفية وطاقة متجددة تبنى عليه كل مبادرات الاصلاح في كل قطاعات الدولة، وان لا ينظر اليه على انه من القطاعات الاستهلاكية ، ولذلك فان على القائمين على صناعة القرار ان ينظروا الى عملية الاصلاح والتطوير والاستثمار في هذه القطاع من اولويات النهوض بكل قطاعات الدولة الاخرى.

الخاتمة

١. الاستنتاجات:

- ان اختبار الصلاحية في الجامعات العراقية بحاجة الى مراجعة فقد حضي بنوع من الرضا لدى اغلبية المبحوثين .
- تشيير اجابات المبحوثين حول اسباب عدم مناسبة اختبار الصلاحية الى اتجاهات عدة ،الاول وهو يمثل الاغلبية والذي يذهب الى انه بحاجة الى مراجعة لان معايير الاختبار الحالية تقليدية و بحاجة الى معايير اخرى، واتجاه ثاني ويمثل بحدود (١٣,٢٣ %) يدعو الى تطبيق معايير الاختبار بشكل جدي ، وثالث بحدود (١٠,٢٩ %) يدعو الى تجاوز الاختبار والاكتفاء بانتقاء المتميزين الاوائل.
- تباين درجات الرضا عند المبحوثين حول قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا وفقا لترتيب التنازلي الاتي : مناسب ، غير مناسب ، مناسب الى حدما ، مناسب جدا ، مما يشير الى ان اغلبية قادة الرأي لديهم ملاحظات على هذا القرار .
- من الاثار السلبية لقرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا بحسب رأي المبحوثين انه يكرس ظاهرة الروتين الاداري، ويتسبب في ضياع وقت الباحث ، و ينال من هوية التدريسي الجامعي ويجعله يفكر بعقلية الموظف ، والتي يمكن ان يكون لها انعكاسات على التدريسي الجامعي وعلى حركة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.
- ان البيئة البحثية في الجامعات العراقية لا تزال غير مشجعة وتختلف من كلية الى اخرى مما يتسبب في عدم امكانية تطبيق قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا .
- من التداعيات المتوقعة لتقليص الصرف على الايفادات داخل العراق في المستقبل القريب الانعكاسات السلبية على اداء ومهنية التدريسي الجامعي وتأثير ذلك على تصنيف الجامعات في البلد بحسب المعايير الدولية ، واحتمالية القصور في معالجة المشاكل المجتمعية والابتعاد عن الموضوعات التي تتطلب السفر الى خارج العراق او تقتضي نفقات مالية مرتفعة.
- ان المبحوثين لا يتفقون مع تخفيض راتب الاستاذ الجامعي لما له من تداعيات سلبية متوقعة على مجمل حركة التعليم العالي والبحث العلمي وكل الجهات التي لها علاقة بمخرجات الجامعات في البلد.
- تباين اراء المبحوثين حول تفسير وضع التدريسي ثلاثة نماذج من الاسئلة مع الاجوبة للاختبار النهائي ، فأغلبية قادة الرأي يذهبون في تفسيرهم لذلك القرار من جانبين الاول توفير البديل في حالات الطوارئ ، والثاني هو حماية التدريس الجامعي بجعل المسؤولية جماعية. فيما يذهب البعض من قادة الرأي الى ان ذلك من مؤشرات عدم الثقة بالتدريسي الجامعي.
- الفجوة بين البحث العلمي ومشاكل المجتمع ما تزال كبيرة ،اذ تشير اجابات المبحوثين حول أسباب ارتفاع ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث الى انعكاساتها الايجابية على صعيد تمكن التدريسي من البحث العلمي وعلى صعيد ارتفاع تصنيف العالمي للجامعات العراقية ، وعلى صعيد اثراء الاختصاصات العلمية والانسانية ، اما مشاكل المجتمعات فلم تحظى الا بنسبة مئوية بسيطة .

- غياب مفهوم دولة المؤسسات وتطبيقاتها في العراق ، والفجوة الكبيرة بين مخرجات الجامعات العراقية على صعيد البحث العلمي وحركة مؤسسات الدولة والمجتمع ، ونقاط الضعف في البيئة الداخلية للجامعة ومنها (ان اغلب البحوث المقدمة تحمل سمة التكرار ، وعدم توفر البيئة المناسبة للتدريس الجامعي ، وان المجال الاول للاستاذ الجامعي هو التدريس) من اسباب تدني ضرورة البحوث المنشورة في تقييم الباحث .
 - ان اغلبية قادة الرأي لديهم ملاحظات على المناهج الدراسية الجامعية مما يتطلب من اصحاب القرار بضرورة التوجيه بتجسير الهوة بين مناهجنا الجامعية ومناهج جامعات الدول المتقدمة .
 - ان اجابات المبحوثين حول سبل الارتقاء بالمناهج الدراسية، قد تدرجت تنازليا وفقا للاتي : تطبيق مناهج الكليات المناظرة في الدول المتقدمة ، تأهيل التدريسين ، والاستعانة بخبرات الاساتذة في الجامعات الاجنبية المتطورة ، و التركيز على الاختصاص الدقيق في تدريس الدراسات الاولية والعليا . الا انه من الناحية العلمية للبدء بعملية تغيير المناهج يستوجب التركيز على كل الابعاد المتعلقة بعملية اصلاح التعليم العالي .
 - ان ما تهدف اليه الجودة هو تطبيق مبادئها واهدافها في كل مجالات التعليم العالي والبحث العلمي ، وهذا لم يتحول الى أولوية ا و سلوك لدى المبحوثين، لذلك تدرجت اجابات الباحثين تنازليا حول اسباب ارتفاع ضرورة وجود وحدة او قسم الجودة في الجامعة من خلال تركيز المبحوثين على سبب او سببين من بدائل الاجابة وفقا للاتي : تمكين الجامعة من مراعاة المعايير المحلية والدولية في مجال التعليم والبحث العلمي ، تساعد على تطبيق فلسفة الجامعة ، تساعد على تنظيم جدول اعمال التدريسي ، تمثل جهة استشارية للجامعة وتدرسيها .
 - تبلور اتجاه مفاده ان بعض المبحوثين لم يتلمسوا الادوار والمهام الايجابية للجودة في الجامعة ،لذلك تدرجت اجابات الباحثين تنازليا حول اسباب تدني ضرورة وجود وحدة او قسم الجودة في الجامعة وفقا للاتي : مبادئ الجودة الشاملة من المسلمات والبيدهيات لكل باحث وتدرسي ، ان ما تقوم به يمثل ارهاق للجامعة والتدرسي والباحث بدون جدوى ، ما جدواها اذا كانت مؤسسات الدولة غير قادرة على تحويل البحوث الى ميدان التطبيق .
 - ان اغلبية المبحوثين يرغبون باجراء تعديلات على سياسة القبول المركزي بما يضمن مراعاة مستوى الطالب العلمي ومؤهلاته ورغبته وجودة مما يفسر تدني الاقتناع بسياسة القبول المركزي الى مجموعة اسباب منها: انها تساهم في اعداد جيل نصي غير مبتكر ، ان رغبة الطالب مرهونة بالمعدل ، الاعتماد على معدل الطالب في السادس اعدادي وابعاد معدلات المراحل السابقة قرار غير علمي ، المجموعة الطبية والهندسية معدلاتها مرتفعة وتحتاج الى مراجعة .
 - تركزت اجابات المبحوثين حول معايير اعادة النظر بسياسة القبول المركزي على ما يأتي: مراعاة رغبة الطالب في القبول ، والخذ بنظر الاعتبار معدل الطالب في السنوات الاخيرة للمراحل الدراسية ، واعتماد اختيار الكلية كأحدى المعايير في قبول الطلبة ، والاستفادة من معايير الدول المتقدمة في قبول الطلبة .
٢. التوصيات:
- دعوة اصحاب القرار بحسب رأي اغلبية المبحوثين الى ضرورة اعادة النظر بمعايير اختبار الصلاحية، واعتماد الجدية في تطبيقها.
 - دعوة اصحاب القرار الى اعادة النظر بقرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا به بما يعزز من تحقق الرضا الوظيفي والمهني عنه، ويرفد حركة التعليم العالي والبحث العلمي بممكنات القوة.
 - دعوة اصحاب القرار الى رفق البيئة البحثية في الجامعات العراقية بكل عناصر وممكنات القوة في الجامعات والكليات المناظرة في الدول المتقدمة، اذا ما اريد تلمس ايجابيات قرار اشغال التدريسي الجامعي ب(٣٠) ساعة اسبوعيا.
 - دعوة اصحاب القرار الى اعادة النظر بتقليص الصرف على الايفادات داخل العراق وخارجه لتلافي الانعكاسات السلبية على كل المجالات المؤثرة في حركة التطور في البلد.
 - دعوة اصحاب القرار لتجنب سياسة تخفيض راتب الاستاذ الجامعي لما لها من نتائج سلبية على مجمل قطاعات الدولة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.
 - دعوة اصحاب القرار الى الاسهام بتدوير الفجوة بين البحث العلمي ومشاكل المجتمع عبر ارتكاز كل مبادرات الاصلاح والتغيير في الدولة والمجتمع على مخرجات البحوث العلمية.

- دعوة اصحاب القرار لتوجيه بضرورة الاصلاح بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي وعدم التركيز على الارتقاء بمناهج الدراسات الجامعية بمعزل عن العوامل الاخرى التي لها علاقة بالعملية التعليمية.
- دعوة اصحاب القرار الى التوجيه بتفعيل مبادئ واهداف الجودة لتشمل كل ابعاد التعليم العالي والبحث العلمي، فهناك فجوة كبيرة بين ما يريده المخطط من الجودة ومدى فهم وتطبيق ذلك من قبل تدريسي الجامعات.
- دعوة اصحاب القرار الى اعتماد معايير عدة في سياسة القبول المركزي تأخذ بنظر الاعتبار مستوى الطالب العلمي ومؤهلاته وورغبته وجودة التعليم لما لها علاقة مباشرة بمدى تحقيق فلسفة واهداف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

المصادر

- ١ - وائل عبد اللطيف الفضل ، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام ١٨٧٦ لغاية عام ٢٠٠٥ ، ط٢ ، بغداد : دار الشؤون الثقافية ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٢٠ .
- ٢ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (دائرة الاعلام والعلاقات العامة) ، التعليم العالي والبحث العلمي ارقام وحقائق انجاز ثلاث سنوات ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٦-١٠ .
- ٣ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، سياسات البحث العلمي في العراق ، متاح على شبكة الانترنت:
<http://www.rddiraq.com/rdd/news/3071.html>
- ٤ - أ.د. سامي مهدي العزاوي ، إشكاليات البحث العلمي في الجامعات العراقية في ضوء تطبيق معايير الجودة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر جودة التعليم العالي كلية التربية /جامعة البصرة ، متاح على شبكة الانترنت:
www.childcenter.uodiyala.edu.iq
- ٥ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، سياسات البحث العلمي في العراق ، مصدر سابق.
- ٦ - د. شيركو ميرزا (رئيس لجنة التعليم العالي والبحث العلمي)، حزمة إصلاحات لجنة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال التعليم العالي، ١٧/ ٨ / ٢٠١٥، متاح على شبكة الانترنت:
<https://www.facebook.com/mohesr.gov.iq>